



معهد ميديترانية للدراسات الإقليمية - MIRS

www.mirs.co

info@mirs.co

جهود حوكمة الموارد الطبيعية في العراق وإقليم كردستان بعد عام 2003

دراسة

تقدم بها الباحث

أكرم صادق الخزاعي

akrmsadiq@yahoo.com

www.alkhuzai-eiti-blog.me

المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي (IIER)

الى
مؤتمر طاقة الذى ينضمه معهد ميديتريانة للدراسات الاقليمية

14 Oct 2017
As Sulaymaniah , Iraq , Kurdistan



جهود حوكمة الموارد الطبيعية
في العراق وإقليم كردستان بعد عام 2003

أكرم صادق الخزاعي

مقدمة :

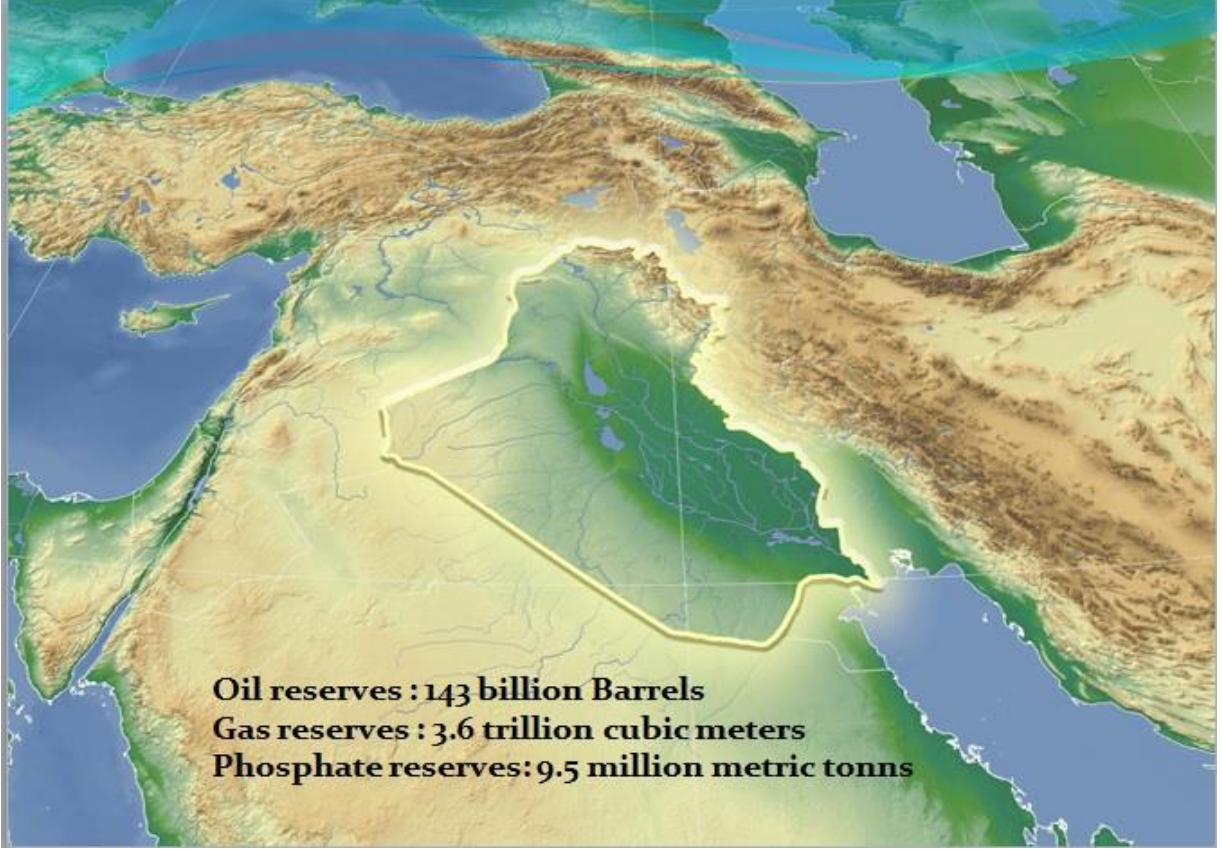
العراق قبل عام 2003

تحمل الشعب العراقي عقوداً من الفساد والحكم الشمولي في ظل النظام السابق الذي بدد الموارد البشرية والطبيعية على الحروب والقمع الداخلي وجمع المال له ولأتباعه .

العراق بعد التغيير

بعد سقوط النظام طالب العراقيون بمستقبل أكثر عدلاً، وأكثر رفاهية. ويعتقد كثيرون أن أمام العراقيين حياة أفضل تمولها إيرادات الثروة النفطية الهائلة للعراق. ولكن فرصة تحقيق هذا المستقبل تعتمد على قيام العراقيين بوضع القوانين والممارسات التي تضمن المساءلة المالية والتقسيم العادل لإيرادات النفط. ومن دون هذه القوانين، سيعاني العراق على الأرجح من ما يسمى بلعنة الموارد (Resource Curse) التي أصابت الكثير من الأمم الأخرى الغنية بالموارد الطبيعية . وفي حال غياب الشفافية والمساءلة فإن بمقدور صناعات السياسة التهرب من المساءلة المالية وتحويل إيرادات الموارد إلى جيوبهم الخاصة. وبدون توزيع إيرادات النفط بشكل عادل، يمكن أن تتحول المنافسة على أموال النفط بين مختلف الجماعات إلى منافسة حادة، كما أنها يمكن حتى أن تتحول إلى صراع عنيف. والانقسامات في العراق حول إيرادات النفط هي انقسامات عميقة في الأصل.

حاول العراق بعد عام 2003 ، واستناداً الى الالتزامات الدولية ، بتطبيق الحد الأدنى من مبادئ الشفافية والعدالة والادارة الرشيدة لقطاع الموارد الطبيعية من خلال مجموعة من التشريعات والقوانين والممارسات والتي نستعرضها تباعاً في هذه الدراسة .



المواد الدستورية المتضمنة جمع الإيرادات وإنفاقها والرقابة عليها

المادة 111 من الدستور العراقي
((النفط والغاز هو ملك كل الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات))

المواد 110 و 112 و 114 و 115
عرفت بشكل عام مسؤوليات و صلاحيات السلطات الاتحادية وسلطات الأقاليم والمحافظات.

المادة (112)

نصت الفقرة اولا منها على : (تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة على أن توزع وارداتها بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع أنحاء البلاد مع تحديد حصة لمدة محددة للأقاليم المتضررة والتي حرمت منها بصورة مجحفة من قبل النظام السابق والتي تضررت بعد ذلك بما يؤمن التنمية المتوازنة للمناطق المختلفة من البلاد وينظم ذلك بقانون) .

المادة (106)

((تؤسس بقانون هيئة عامة لمراقبة تخصيص الواردات الاتحادية وتتكون من خبراء الحكومة والأقاليم والمحافظات وممثلين عنها تضطلع بالمسؤوليات الآتية:-
أولاً: التحقق من عدالة توزيع المنح والمساعدات والقروض الدولية بموجب استحقاق الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم.
ثانياً: التحقق من الاستخدام الأمثل للموارد المالية الاتحادية واقتسامها.
ثالثاً: ضمان الشفافية والعدالة عند تخصيص الأموال لحكومات الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم وفقاً للنسب المقررة.))

ملاحظة : الدستور لم يعالج بشكل واضح ومفصل موضوعة الإيرادات وكذلك النفقات والرقابة عليهما .

القوانين والانظمة

- قانون الحفاظ على الثروة الهيدروكربونية رقم (84) لسنة 1985
- قانون استيراد وبيع المنتجات النفطية رقم (9) لسنة 2006
- قانون مكافحة تهريب النفط ومشتقاته رقم 41 لسنة 2008 وتعليماته
- قانون حماية وتحسين البيئة رقم (27) لسنة 2009
- قانون رقم (22) لسنة 1997 قانون الشركات العامة

النظام الداخلي لمجلس النواب ولجانه فيما يخص الشؤون المالية وإدارتها:

المادة (91) لجنة النفط والغاز والثروات الطبيعية :

تختص هذه اللجنة بما يأتي

- أولاً : الرقابة والإشراف على السياسة النفطية والثروات الطبيعية.
- ثانياً : رقابة الحسابات من واردات النفط والغاز وبقية الثروات الطبيعية.
- ثالثاً : تقديم مشروعات القوانين للحد من هدر الثروة النفطية والطبيعية.
- رابعاً : متابعة تأهيل واستحداث المنشآت النفطية لتأمين انسيابية المنتجات النفطية للمواطنين.
- خامساً : متابعة سياسة النفط مقابل الغذاء والدواء والحاجات الأساسية وملف الفساد الذي ترتب عليها
- سادساً : متابعة تأهيل واستحداث المشاريع المتعلقة بالثروات الطبيعية.

المادة (92) لجنة النزاهة ، تختص هذه اللجنة بما يأتي:
أولاً : متابعة قضايا الفساد الإداري والمالي في مختلف أجهزة الدولة.

ثانياً : متابعة ومراقبة عمل هيئات ومؤسسات النزاهة (هيئة النزاهة ، دائرة المفتش العام ، ديوان الرقابة المالية وغيرها من الهيئات المستقلة)
ثالثاً : اقتراح مشروعات القوانين المتعلقة بالنزاهة.

المادة (98) لجنة شؤون الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم ، تختص هذه اللجنة بما يأتي:
رابعاً : متابعة التوزيع العادل للموارد والتخصيصات بين الأقاليم والمحافظات.

قانون مجالس المحافظات رقم (21) لسنة 2008

المادة الاولى الفقرة (2) نصت على : مجلس المحافظة هو أعلى سلطة تشريعية ورقابية ضمن الحدود

الإدارية للمحافظة لها حق إصدار التشريعات المحلية في حدود المحافظة بما يمكنها من إدارة شؤونها وفق مبدأ اللامركزية الإدارية بما لا يتعارض مع الدستور والقوانين الاتحادية. وبذلك بين القانون انه يمكن للسلطة المحلية إصدار تشريعات تنظم الأمور المالية الخاصة بالإيرادات أو النفقات والرقابة عليها وفق الفقرات ثالثا , رابعا , خامسا ,سادسا , سبعة عشر

مسودة قانون النفط والغاز الاتحادي في العراق لعام 2007 آفاق مستقبلية مؤجلة
عند المراجعة إلى أول مسودة لقانون النفط والغاز في العراق بعد عام 2003 وهي في عام 2007 بالتحديد التي لم تشرع لحد الآن , نجدها أنها تعاملت مع ملكية النفط والغاز وموضوع توزيع الإيرادات ومراقبتها .

قانون الاستثمار في القطاع الخاص

قانون النفط والغاز لإقليم كردستان العراق قانون رقم (22) لسنة 2007

ويعتبر من القوانين المهمة في منطقة كردستان وقد وفر ارضية قانونية صديقة للاستثمار وهو قانون حديث وانشأ هيكلية قانونية شفافة الادارة وتطوير الصناعة النفطية في الاقليم .

قانون الاستثمار لاقليم كردستان

قانون الحصص المالية

التعليمات

- التعليمات الخاصة باستيراد وتصدير المواد الخطرة المستخدمة في الصناعة النفطية
- تعليمات تعويض الاراضي
- تعليمات تسجيل شركات الخدمة

بعض المقترحات لاصدار تشريعات جديدة تتضمن :

- قانون توزيع حصص العائدات النفطية الاتحادي
- قانون شركة النفط الوطنية العراقية
- قانون وزارة النفط العراقية
- قانون النفط والغاز الاتحادي

الممارسات والسياسات

تقوم وزارة النفط الاتحادية بنشر كميات النفط المنتجة والمصدرة بشكل شهري على موقعها الالكتروني ولكل شركة استخراجية حكومية على حدى كما تنشر كميات الغاز المصاحب المحروق وملخص لتصدير المنتجات والاستهلاك الداخلي .



الرئيسية الأخبار مركز الوزارة الشركات والمؤسسات شكاوي المواطنين اتصل بنا English

آخر الأخبار: وزير النفط: زيادة حصة محافظة النجف الاشراف من المشتقات النفطية

ADS لان من شركة ناقلات النفط العراقية الى خريجي الاعدادية للتعاقد وقبول 100 طالب للدراسة... اعلان من الشركة العامة للمعدات الهندسية الثقيلة لجميع الشركات والمكاتب من ذوي الخبرة

أن الموقع الالكتروني للوزارة oil.gov.iq هو الموقع الرسمي والوحيد المعتمد من قبل وزارة النفط

التواصل الاجتماعي



انتاج وتصدير واستهلاك النفط الخام والغاز المصاحب

انتاج وتصدير واستهلاك النفط الخام والغاز المصاحب لشهر / اب لعام 2017			
النفط الخام الف برميل /يوم			
الملاحظات	النفط المصدر	النفط المنتج	الشركة
ان التصدير الفعلي من الاكليم بموجب قياسات الخزان والمزودة من قبل شركة تسويق النفط ببيع (573) الف باي		165	شركة نفط الشمال
		376	القيم كردستان
		206	شركة نفط الوسط
* بضمنها كميات تصدير شركة نفط الوسط عن طريق مستودع الطوية	3216 *	3221	شركة نفط البصرة
		412	شركة نفط ميسان
	3216	4380	المجموع
الغاز المصاحب مقفى اي			
الملاحظات	المحروفي	المنتج	الشركة
	203	478	شركة نفط الشمال ونفط الوسط
	1357	2316	شركة نفط البصرة ونفط ميسان
	1560	2794	المجموع
الإيراد الكلي لشحنات النفط الخام التي يبيع بمزاد DME/الولايات		تسعيرة النفط الخام المصدر	

المصافي والمشاريع الاستثمارية



استثمارية للتعليم لمعهد تدريب البصرة 2018-2017



كما تنشر الوزارة اسماء الشركات المشترية للنفط الخام و خلاصة سنوية بالمبيعات .



جمهورية العراق
وزارة النفط
النفط العراقي
MINISTRY OF OIL

مصادر النفط الخام

السنة	الشهر	نظام العسرة		نظام كوكا		المجموع	
		القيمة مليون دولار عراقي	الكمية مليون برميل	القيمة مليون دولار عراقي	الكمية مليون برميل	القيمة مليون دولار عراقي	الكمية مليون برميل
2017	أب	4,638	99.7	0	0.0	4,638	99.7

السنة	الشهر	نظام العسرة		نظام كوكا		المجموع	
		القيمة مليون دولار عراقي	الكمية مليون برميل	القيمة مليون دولار عراقي	الكمية مليون برميل	القيمة مليون دولار عراقي	الكمية مليون برميل
2017	أب	4,638	99.7	0	0.0	4,638	99.7

العمل الإلكتروني

 **YouTube**

المحطات والمشاريع
الإستراتيجية



محطات و المشاريع الإستراتيجية
الفترة: 2018-2017



المعهد العراقي لتدريب النفط
Iraqi Oil Training Institute

الخدمات
الإحصائيات الفنية
المناطق والولايات
تاريخ المبيعات
البيانات الشخصية
تقارير دورية
مكتب المشتري العام
خدمات الوزارة
الإحصائيات
نشاط الباز والمواد المشتقة
مجلس الصناعة والسلامة
والبيئة
مؤتمرات ورقات عمل
المعلومات
الحوافز والتمويلات
تعليمات
قوانين
قوانين الخدمة الوطنية
فرقته الإلكترونية



Webmail

كما تقوم دائرة العقود والتراخيص في وزارة النفط بنشر الصيغ المعيارية لعقود النفط لجولات التراخيص ومعايير تأهيل الشركات المشاركة فيها .



ملاح عقود الخدمة لجولات التراخيص

[ملاح عقد الجولة الاولى](#)

[ملاح عقد الجولة الثانية](#)

[ملاح عقد الجولة الثالثة](#)

[ملاح عقد الجولة الرابعة](#)

صيغة العقد ووثيقة المناقصة النهائية

الشركات المؤهلة

قامت الدائرة بتأهيل الشركات لكل جولة على حدة وفق معايير خاصة تشمل :-

- المعايير الفنية
- المعايير المالية
- المعايير القانونية
- الصحة والسلامة والبيئة

الممارسات في إقليم كردستان

تخضع المادة 15 من عائدات كردستان للنفط والغاز من الحقوق الحالية والمستقبلية لمراجعة مستقلة منتظمة ومتاحة للعرض العام، وتنفذ منظمة ائتمان نفط كردستان مسؤولياتها بما يتسق مع مبادئ ومعايير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI)

عقود حكومة إقليم كردستان

تحت رعاية الدستور العراقي عام 2005، أقر برلمان كردستان قانون النفط والغاز في عام 2007 لدعم تطوير الهيدروكربونات في المنطقة. ويدعم هذا الإطار القانوني بيئة استثمارية عادلة وشفافة، وينشئ عقود تقاسم الإنتاج التي توازن بين مخاطر ومكافأة الاستثمار في إقليم كردستان.

توقيع عقد مشاركة للانتاج -PSC

وهناك نسخ أصلية من العقود الموقعة وتعديلات على 42 منطقة في كردستان.

بالانجليزي:

Article 15 of the Kurdistan Oil and Gas Law revenues from current and future fields will be subject to regular independent audit and available for public viewing, and the Kurdistan Oil Trust Organization shall discharge its responsibilities consistent with the Principles and Criteria of the Extractive Industries Transparency Initiative (EITI)

KRG CONTRACTS

Under the auspices of the 2005 Iraqi Constitution, the Kurdistan Parliament passed an oil and gas law in 2007 to support the development of the region's hydrocarbons. This legal framework supports a fair and transparent investment environment and establishes production-sharing contracts that balance the risk and reward of investing in the Kurdistan Region.

PSC's Signed :

There are original copies of the signed contracts and amendments of the 42 Fields in Kurdistan .



Talisman LOR - 26/07/2011



(TALISMAN)

To: **THE GOVERNMENT OF THE KURDISTAN REGION OF IRAQ** (the "Government")

By: **TALISMAN (BLOCK K9) B.V.**, a limited liability company (*Besloten Vennootschap met beperkte aansprakelijkheid*) established and existing under the laws of The Netherlands, whose registered office is at Atrium Building, Strawinskylaan 3159 1077, Zx Amsterdam, The Netherlands (the "Company"); and

TALISMAN ENERGY INC., a corporation incorporated under the federal laws of Canada ("TALISMAN ENERGY")

Date: *26 July*, 2011

This Letter of Representations and Warranties (this "Letter") is provided by the Company and Talisman Energy to the Government (a) in respect of an Assignment and Novation Agreement (the "Colwyn Assignment") between the Company and Colwyn Investments Limited ("Colwyn") in regard to a Production Sharing Contract between the Government, Colwyn, and the Company in respect of the Baranan contract area (the "Contract"), (b) in respect of the Assignment, Novation, and First Amendment Agreement between the Government, Murphy Baranan Oil Co., Ltd., and the Company (the "TPI Assignment"), and (c) in respect of a Guarantee of Murphy Oil Corporation and Talisman Energy (the "Guarantee")

Model Production Sharing Contract

Ministry of natural Resources Publishes the model of Production Sharing contract in its website .

PRODUCTION SHARING CONTRACT

[] BLOCK

KURDISTAN REGION

BETWEEN

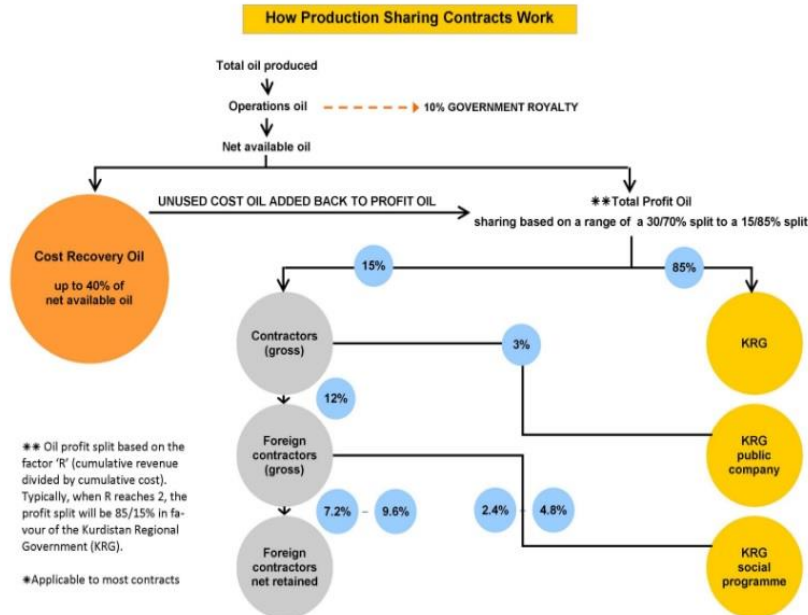
**THE KURDISTAN REGIONAL GOVERNMENT OF
IRAQ**

AND

[]

How Production Sharing contracts works:

This diagram shows how the KRG's production sharing contracts work.



Expert independent legal opinion

In 2008, the KRG received an expert independent legal opinion concerning the KRG's constitutional authority to manage the Kurdistan Region's oil and gas resources. The KRG asked for a formal independent legal opinion from Professor James R. Crawford, a professor of international law, through Clifford Chance, a multinational legal firm. Professor Crawford concluded, "The Kurdistan Region Oil and Gas Law is consistent with the Constitution of Iraq".

<p>CLIFFORD CHANCE</p>	<p>CLIFFORD CHANCE LLP 10 UPPER BANK STREET CANARY WHARF LONDON E14 5JF TEL: +44 (0)20 7088 1000 FAX: +44 (0)20 7088 3333 DE: 148120 CANARY WHARF 2 WWW.CLIFFORDCHANCE.COM</p>
-----------------------------------	---

<p>YOUR REFERENCE</p>	<p>IF REPLY PLEASE QUOTE</p>	<p>DATE</p>
	<p>70-40297542</p>	<p>29 January 2008</p>
	<p>DIRECT DIAL 0207 006 8400</p>	

H.E. Nechirvan Barzani
Prime Minister
Kurdistan Regional Government
Erbil
Kurdistan Region - Iraq
Republic of Iraq

Dear Prime Minister

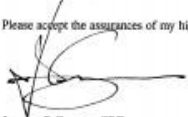
I am pleased to enclose with this letter a formal legal Opinion on The Authority of the Kurdistan Regional Government over Oil and Gas under the Constitution of Iraq by Professor James Crawford, SC, FBA, LL.D.

This Opinion confirms the constitutional authority of the KRG to manage the oil and gas resources of the Kurdistan Region as set out in the Oil and Gas Law of the Kurdistan Region - Iraq (Law no. 22 of 2007), which is in full conformity with the Constitution of Iraq.

Conversely, the Opinion makes clear that the draft Oil and Gas Law of the Republic of Iraq, proposed on 15 February 2007 but never enacted, departs significantly and in many respects from the Constitution, and would therefore by operation of the Constitution be void in that form, or in any similar terms that did not conform to the applicable provisions of Iraq's Constitution.

In accordance with your instructions, arrangements are being made to publish Professor Crawford's Legal Opinion.

Please accept the assurances of my highest regards.



Jeremy P. Carver, CBE
Head of International Law

CLIFFORD CHANCE IS A LAW FIRM IN PROFESSIONAL REGULATION IN ENGLAND AND HAS AN AUTHORISED NUMBER 505057. THE FIRM'S REGISTERED OFFICE AND PRINCIPAL PLACE OF BUSINESS IS AT 10 UPPER BANK STREET, LONDON, E14 5JF. A LIST OF THE MEMBERS IS OPEN TO INSPECTION AT THE OFFICE. THE FIRM IS NOT A MEMBER OF THE FINANCIAL SERVICES AUTHORITY. THE FIRM IS NOT A MEMBER OF THE FINANCIAL SERVICES AUTHORITY. THE FIRM IS NOT A MEMBER OF THE FINANCIAL SERVICES AUTHORITY. THE FIRM IS NOT A MEMBER OF THE FINANCIAL SERVICES AUTHORITY.

Monthly Reports

These reports contain monthly figures for production, refining, rig and well drilling counts and activity, latest employment statistics and PSCs. Reports from December 2013 also contain Iraq domestic consumption vs. KRG domestic consumption; and production, exports and refining for previous years since 2003.



MNR MONTHLY REPORTS: OCTOBER 2013, MONTHLY REPORT: NOVEMBER 2013, MNR MONTHLY REPORT: DECEMBER 2013 ,MNR MONTHLY REPORT: JANUARY 2014

Monthly Export Reports

Each export report from June 2016 contains oil sales and consumption, price per barrel achieved, incoming and outgoing financial flows, and total net income received by KRG.

October 2016 , September 2016 ,August 2016 ,July 2016 ,June 2016

Each monthly export report up to May 2016 includes storage and export summaries, deliveries to SOMO, daily averages for the month and daily volumes.

May 2016 ,April 2016 ,March 2016 ,February 2016 ,January 2016 ,December 2015 ,November 2015 ,October 2015 ,September 2015 ,August 2015 ,July 2015 ,June 2015 ,May 2015 ,April 2015

Annual Reports

1- Production report by field and by operator, from January 2015 to September 2016

2- Oil Production, Export and Consumption Report 2015 (including export revenues)

This report contains data on crude oil production, refining, local consumption, export and revenues in the Kurdistan Region for the year 2015. It also includes information on the Region's pipeline infrastructure, the status of exploration blocks, and the composition of the workforce in the Region's oil and gas sector.

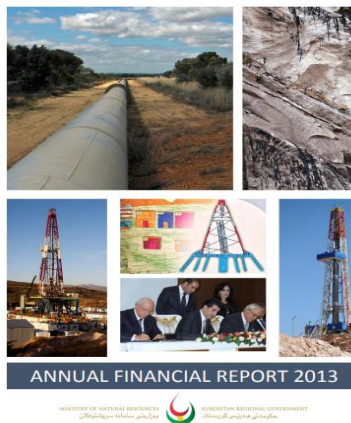
3- Production, Export and Consumption Report 2014

4- Production, Export and Consumption Report 2003 to 2013

5- MNR Account Statement 2014

6- MNR Financial Report 2007 to 2013

(Figures for 2013 revenue from production, local sales, refined products sales; bonuses and capacity-building support derived from PSCs; MNR operational expenditures and overheads; funding of KRG and governorates projects; costs of diesel, kerosene and benzene. It also contains comparative earnings and expenditure from 2007 to 2013)



Independent Auditors

Deloitte (Oct 2016)

Ernst & Young (Nov 2016)

The two firms will audit all aspects of the oil and gas industry in the Kurdistan Region, including production, exports, sales, internal use, refineries, and bonuses.



REFUGEE AID

on 29 August 2014 the Ministry of Natural Resources broadened the Kurdistan Oil and Gas Humanitarian Initiative (KOGHI) to include assistance to the new refugees and internally displaced persons (IDPs).

KOGHI was originally launched in September 2013 by Minister Ashti Hawrami at a meeting with the oil and gas companies operating in the

Kurdistan Region, with the aim of providing humanitarian relief from the oil industry to refugees from the conflict in Syria. The KRG is grateful to the oil operators and services companies that contributed to that initiative, providing \$15 million dollars in aid donations.



Kurdistan Oil & Gas Humanitarian Initiative



HEALTH SAFETY ENVIRONMENT LOCAL CONTENT

- transfer of scarce skills from experienced expatriate staff to nationals
- surveys and training programmes, enforcing immigration control and reducing the hiring of low skilled expatriates
- capacity building programmes (scholarships).

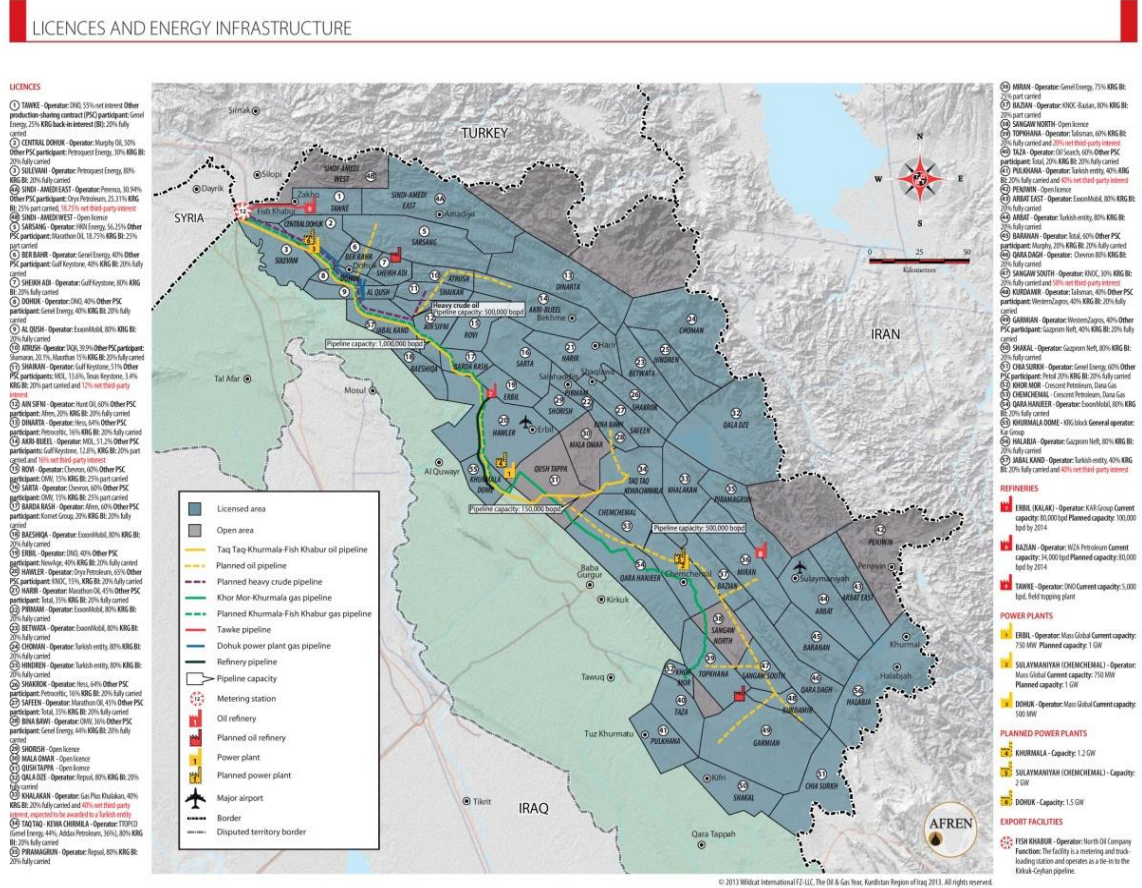
COMMUNITY SUPPORT RELATIONSHIP

local development and corporate social responsibility

Oil companies in the Kurdistan Region engage in corporate social responsibility programmes in two ways :

- capacity building payments
- self-funded CSR projects

LICENCES AND ENERGY INFRASTRUCTURE MAP



مجموعة القوانين والتشريعات التي يتعين تفعيلها

Federal hydrocarbon law

The Kurdistan Regional Oil & Gas Council

The Kurdistan Oil & Gas Revenue Fund Law

Kurdistan Oil Exploration & Production Company (KEPCO)

Metallic Minerals & Mining Law

الاتفاقيات والمبادرات الدولية التي صادق عليها العراق للمراقبة وتعزيز شفافية الإيرادات

اولا : وثيقة العهد الدولي بين الأمم المتحدة وجمهورية العراق
لقد بينت وثيقة العهد الدولي التي ابرمها العراق مع الأمم المتحدة في شرم الشيخ عام 2007 والتي تلخصت أن الخطوات والأهداف التفصيلية الواردة بالجدول الاقتصادية بحتة، غير مرتبطة بأية ظروف سياسية أو أمنية قد تعوق تحقيقها. وأخيرا
الحق بالعهد الإطار المالي متوسط الأمد للعائدات والمنح والنفقات المتوقعة خلال الخمس سنوات، فضلا عن جدول خاص بالحسابات المالية لقطاع النفط، في نفس الإطار من حيث العائدات والنفقات المتوقعة، وخاصة النفقات الاستثمارية والجدير بالذكر أن وثيقة العهد الدولي للعراق عبارة عن سبعة وثلاثين ورقة، إضافة إلى خمسة ملاحق إضافية هي ملحق حول برنامج الحكومة والثاني حول خطة المصالحة الوطنية والثالث الجدول الزمني التشريعي والرابع حول مؤشرات المراقبة المشتركة والخامس يتعلق بالإطار المالي متوسط الأمد 15 .

ثانيا : الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في العراق من الفترة 2010 (الى) 2014

لقد بينت هذه الإستراتيجية توزيع الأدوار بين مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع لتنفيذ الخطة الوطنية لمكافحة الفساد.
حيث بينت في الصفحة عشرين انه هنالك حق للمواطن في المسائلة والمشاركة والمحاسبة

ثالثا : اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

وهي اتفاقية تضمنها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 4/ 58 المؤرخ في 31 تشرين الأول/ أكتوبر لسنة 2003 بعنوان اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي انضم العراق إليها بموجب قانون انضمام جمهورية العراق إلى هذه الاتفاقية رقم 35 لسنة 2007 والتي استهدفت هذه الاتفاقية دعم التعاون الدولي في مجال منع ومكافحة الفساد وما توفره هذه الاتفاقية من امتيازات وإمكانيات للتعاون والتدريب في هذا المجال

رابعا : الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد

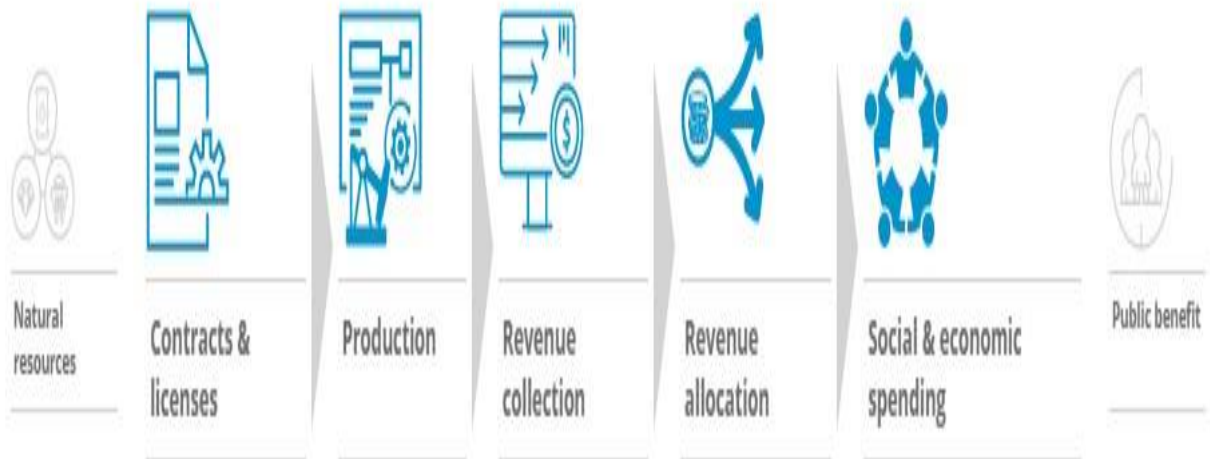
تهدف هذه الاتفاقية إلى:
-تعزيز التدابير الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته وكشفه بكل أشكاله، وسائر الجرائم المتصلة به وملاحقة مرتكبيها.
-تعزيز التعاون العربي على الوقاية من الفساد ومكافحته وكشفه واسترداد الموجودات.
-تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة وسيادة القانون.
-تشجيع الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني على المشاركة الفعالة في منع ومكافحة الفساد.
كذلك لم تشر بصورة مباشرة هذه الاتفاقية إلى الصناعة النفطية بل اشارة بصورة عامة إلى مكافحة الفساد ضد المال العام
وأیضا تضمنت هذه الاتفاقية مادة قانونية حول ضرورة إشراك المجتمع المدني ضمن المادة 11

خامسا : مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية , معيار عالمي لتعزيز الشفافية



The EITI is the global standard for the good governance of oil, gas and mineral resources.

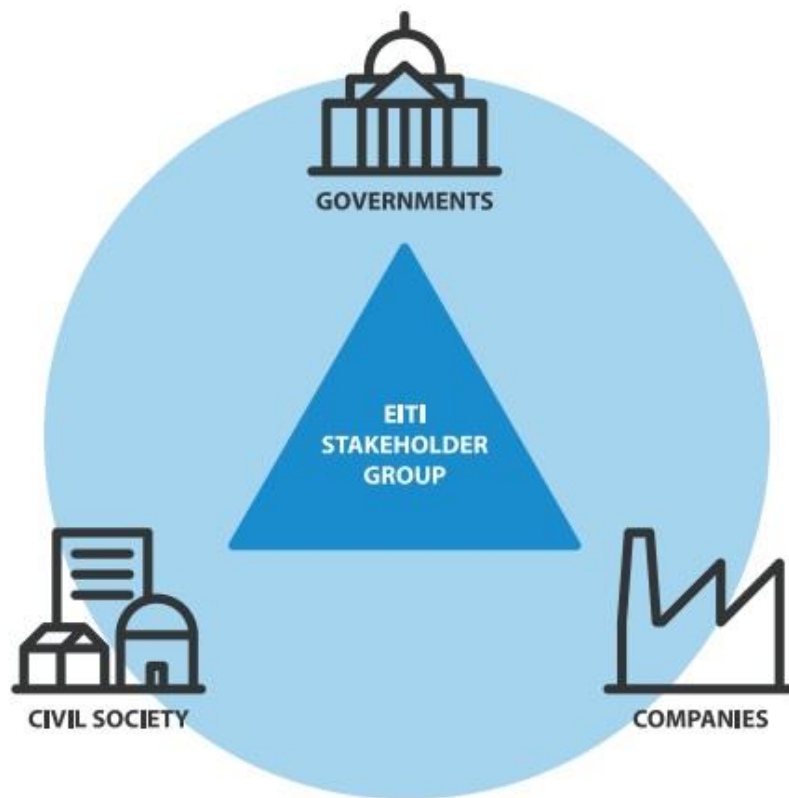
When implemented by a country, the EITI ensures transparency and accountability about how a country's natural resources are governed. This ranges from how the rights are issued, to how the resources are monetized, to how they benefit the citizens and the economy.



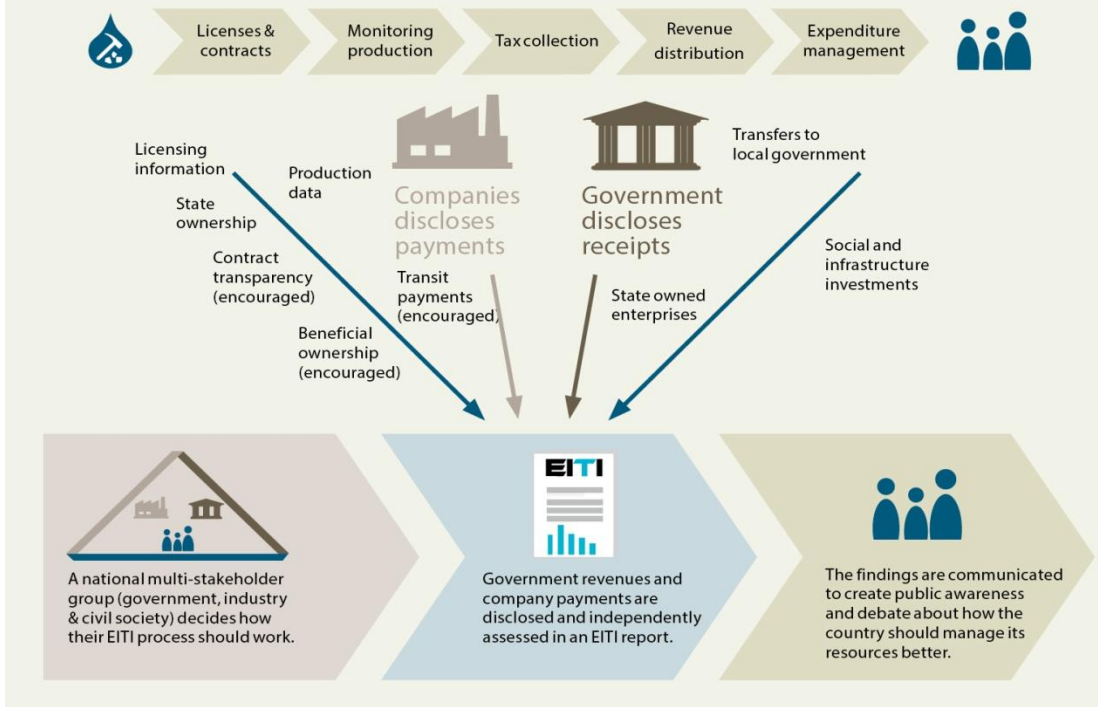
Aim of the EITI

The EITI seeks to strengthen government and company systems, inform public debate and promote understanding.

In each of the implementing countries, the EITI is supported by a coalition of government, companies, and civil society



The EITI Standard requires countries and companies to disclose information on the key steps in the governance of oil, gas and mining revenues



Facts

-
- 2002 Tony Blair announces the launch of the EITI
-
- 2004 G8 endorses EITI
-
- 2006  EITI Board established. Peter Eigen appointed as Chair
-
- 2007 EITI International Secretariat established in Oslo
-
- 2008 EITI Validation process agreed
-
- 2009 EITI Rules agreed and first Validations undertaken
-
- 2011  Rt. Hon Clare Short becomes Chair
-
- 2012 100th EITI Report is published
-
- 2013  EITI Standard replaces the EITI Rules moving requirements far beyond revenue transparency
-
- 2014 200th EITI Report is published
-
- 2016 EITI board agrees new beneficial ownership disclosure requirements. Fredrik Reinfeldt becomes Chair
-
- 

3.5 billion people

live in countries rich in oil, gas or minerals. With good governance and transparent management, the revenues from extractive industries can have a transformational impact.

2.3 trillion dollars'

worth of revenues disclosed to date.*

*(estimates from 332 fiscal years)

341 fiscal years

covered in EITI Reports.

4. Overview of Validation

5. The protocol “Participation of civil society”

6. The EITI Open Data Policy

7. Articles of Association

8. EITI Openness policy

9. EITI Constituency guidelines

10. Association Code of Conduct

EITI Requirements

EITI Requirement 1

Oversight by the multi-stakeholder group

EITI REQUIREMENT 2

Legal and institutional framework, including allocation of contracts and licenses.

EITI REQUIREMENT 3

Exploration and production

EITI REQUIREMENT 4

Revenue collection.

EITI REQUIREMENT 5

Revenue allocations.

EITI REQUIREMENT 6

Social and economic spending

EITI REQUIREMENT 7

Outcomes and impact.

EITI REQUIREMENT 8

Compliance and deadlines for implementing countries.

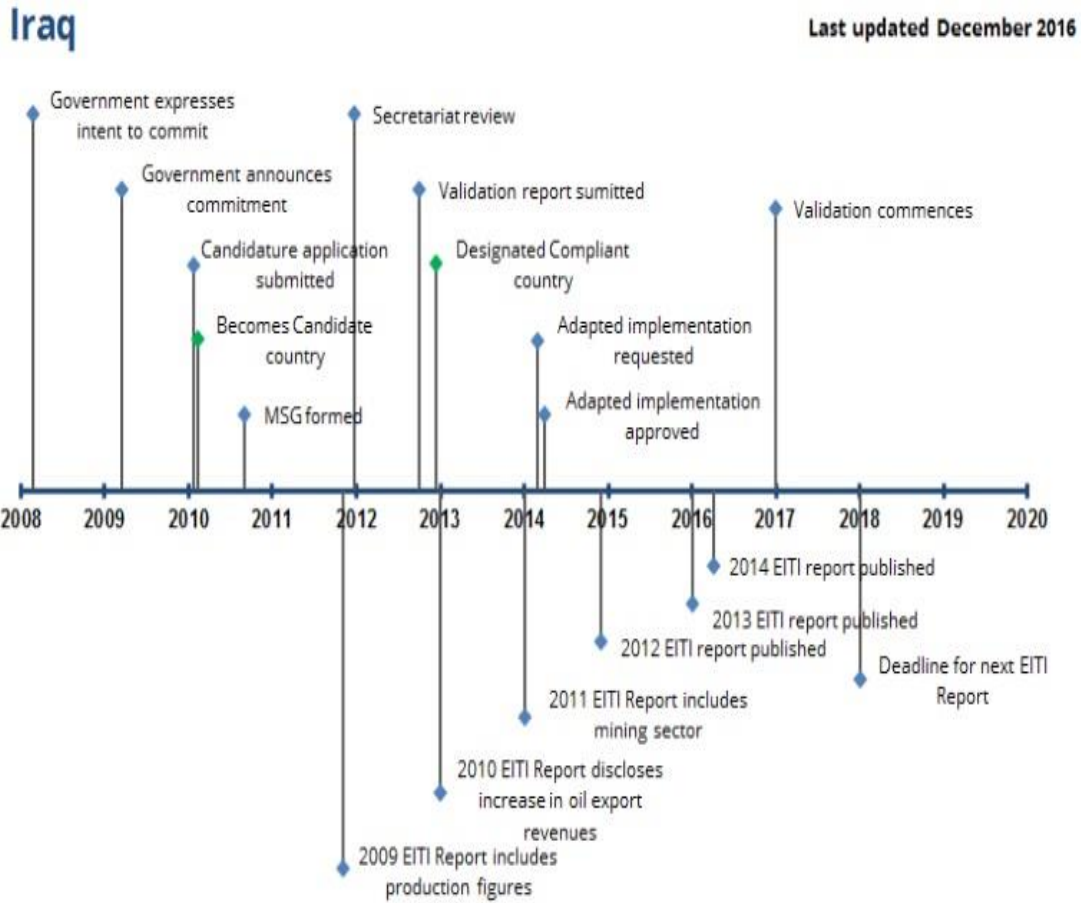
العراق ومبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية



- بتاريخ 21 فبراير 2008 ارسل نائب رئيس الوزراء الاتحادي الدكتور برهم صالح رسالة الى السيد (Peter Eigen) الرئيس الاسبق لمبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية (EITI) في أوسلو/النرويج ، يعبر فيها عن رغبة العراق بالانضمام للمبادرة .
- في فبراير 2009 أعلنت الحكومة العراقية على لسان وزير النفط الاتحادي عن التزامها بالعمل مع اصحاب المصالح المتعددين في العراق .

- في العاشر من كانون الثاني يناير من العام 2010 تم إعلان العراق كبلد مرشح ضمن مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية .
- في نفس التاريخ تم تسمية " مجلس أصحاب المصلحة في العراق " كما تم تسمية "الامين العام"
- في ديسمبر 2011 تم نشر اول تقرير للمبادرة في العراق .
- في اغسطس 2012 جرت عملية مصادقة دولية (validation) لمدى التزام العراق بمتطلبات المبادرة .
- بتاريخ 12 ديسمبر 2012 تم اعلان العراق بلدا ملتزما (عضوا كاملا) في المبادرة .

Timeline



Iraq ETI MSG Group

- The IEITI Chair
- The Secretary of the IEITI
- Three government representatives
- Three international oil company representatives
- Three national oil company representatives
- Four civil society organizations representatives
- Two 'monitoring' agencies
- Two trade union representatives

اقليم كردستان ومبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية



MINISTRY OF NATURAL RESOURCES | KURDISTAN REGIONAL GOVERNMENT
وهزارهتی سامانه سروشتیهكان | حكومهتی هه ریمی كوردستان

- التقرير الاول للمبادرة الخاص بالايادات النفطية لعام 2009 لم يشتمل على اية معلومات عن اقليم كردستان .
- تضمنت رسالة قبول عضوية العراق في المبادرة اشارة او تذكير من الامانة الدولية بان على العراق ادراج جميع الايرادات الجوهرية في تقارير المبادرة بما في ذلك بيانات الانتاج والمبيعات من الاقليم.

- برعاية وتوسط من البنك الدولي عقد ممثلين عن السكرتارية الدولية للمبادرة و ممثلين عن حكومتي المركز والاقليم اجتماعا في باريس في يوليو من العام 2012. واتفقوا على قيام حكومة الاقليم بإعداد تقرير مستقل او فصل خاص في تقرير عام 2010 .
- قامت حكومة الاقليم بكتابة فصل خاص بالاقليم . الا ان الامانة الوطنية للمبادرة في بغداد قامت بحذف هذا الفصل من التقرير لعدم تمكن الشركة المتعاقدة مع الامانة الوطنية من التأكد من الارقام والبيانات المالية الواردة في التقرير بشكل منفصل او مستقل .
- احتجت وزارة الثروات الطبيعية في الاقليم على موضوع حذف التقرير من جانب واحد.
- طلبت الامانة الوطنية للمبادرة من السكرتارية الدولية في مطلع العام 2014 باستثناء اقليم كردستان من تقارير المبادرة في العراق والاكتفاء بتضمين الارقام والبيانات المعلنة عبر وسائل الاعلام عن الاقليم.

مصادر الدراسة :

- 1- وزارة النفط الاتحادية www.oil.gov.iq
- 2- دائرة العقود والتراخيص البترولية www.moo.oil.gov.iq/PCLD/PCLD/
- 3- "الحكومات المحلية ودورها في المسائلة عن الايرادات النفطية" ، بحث مشترك ، تحالف الشفافية للصناعات الاستخراجية العراقي ومعهد حوكمة الموارد الطبيعية .
- 4- وزارة الثروات الطبيعية www.mnr.krg.org
- 5- مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية www.eiti.org
- 6- "مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية ، اشكالية العلاقة بين حكومة المركز و اقليم كردستان" ، دراسة للباحث أكرم صادق الخزاعي (www.alkhuzaie-eiti-blog.me) .